بعد حصوله على «التعهد المكتوب»:

هل ينضم الاردن لكامب ديفيد جديد؟

كشفت التصريحات الاخيرة التي ادلى بها الملك حسين امام حشد من الفعاليات السياسية والنقابية في الاردن، المضمون الحقيقي للمحادثات التي اجراها العاهل الاردني في واشنطن قبل بضعة اسابيع.

فقد اكد الملك حسين حصوله على «تعهد مكتوب» من الرئيس ريغان «بان تضع الادارة الامريكية بكامل ثقلها من اجل اقناع اسرائيل بالقبول بمبادرة ريغان والبدء بمفاوضات على اساسها..

الورقة الفلسطينية والغطاء العربي طريق الملك الى حلبة المفاوضات

المجلس الوطني مطالب بوضع حد للعلاقات الفلسطينية - الاردنية الرسمية

يبدو من خلال المراجعة لتصريحات الملك، ان محادثات واشنطن توصلت الى نتائج اكثر بكثير مما اعلن عنه في حينه، وذلك ان الجانبين اثرا التزام الصمت حيال مادار بينهما من موضوعات واكتفيا بالحديث ذو الطابع البروتوكولي المعهود. مع بعض اشارات محددة اطلقها الملك حسين حول عودته الى المنطقة وفي جعبته اشياء كثيرة ليتشاور حولها مع اشقاءه «العرب» ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى الرغم من ان معلومات رسمية لم تذع حتى الان عن جوهر هذه النتائج، كما لم يكشف بعد عن مضمون الاقتراحات الامريكية الجديدة التي تسلمها العاهل الاردني، الا ان المعلومات الصحفية من جهة وقراءة تصريحات الملك الاخيرة من جهة اخرى، تقودنا الى استنتاج جوهر هذه المواقف ورد الفعل الاردني ازاءها.

فواشنطن تبدي من جهتها حماساً للسير بمشروع رئيسها الى الامام، وذلك انطلاقاً من ادراكها لاهمية انهاء الصراع العربي — الصهيوني واهمية الافاق التي سيفتحها عهد «السلام» المنشود امام «الاجماع الاستراتيجي» في المنطقة.

والولايات المتحدة لذلك، تعرب عن استعدادها ممارسة «نوع من الضغوط» على الكيان الصهيوني تدفعه الى «التساهل» في شروطه التفاوضية، ولكن هذه الضغوط لن تزى النور قبل ان يبدي العرب استعدادهم لتقديم التنازلات المقابلة، وتحديداً في مجال الاعتراف «باسرائيل» والاقرار بامنها واستقرارها، وتجاوز العقدة الفلسطينية عبر تجاوز منظمة التحرير الفلسطينية، والقفز من فوق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

ولم تخف الادارة الامريكية مطالبها وشروطها هذه، بل دعت الملك حسين، اثناء زيارته الاخيرة الى الاسراع في اعلان تبني مشروع ريغان، وحسم الموقف من مسألة الاعتراف بالعدو، والتوصل الى صيغة الوفد المشترك للمحادثات المقبلة، وانتزاع الموافقة الفلسطينية على ذلك وصولا الى صيغة الاتحاد الكونفدرالي التي سبق واعلنها الملك حسين.

اما الجانب الاردني فقد بدا واضحاً في توجهه نحو القبول الكامل بمشروع الرئيس ريغان والسعي لتمهيد الطريق اليه عبر اطلاقه مشروع الكونفدرالية، وهو اليوم يضغط لانتزاع التفويض او صيغة الوفد المشترك كحد ادنى، مستخدماً في سبيل ذلك كل اشكال التهويل والابتزاز بل والتهديد المبطن.

ففي تصريحاته الاخيرة اشار الملك حسين الى «ان اي تأخير في الدخول الى حلبة المفاوضات من شأنه ان يوفر الوقت للعدو الصهيوني لابتلاع المزيد من الاراضي وتشريد المزيد من السكان حتى اننا سنصبح بعد سنوات قليلة امام مشكلة ضياع الارض والوطن».

كذلك فقد اكد الملك حسين واجهزة اعلامه وفي سياق حملة التهويل والابتزاز ذاتها ان على العرب ان يقوموا بتحركهم من اجل مفاوضات التسوية مع «اسرائيل» في خلال الاسابيع السبعة المقبلة، وان الموعد النهائي لخطوة عربية سلمية في اطار التحرك الامريكي، هو بداية اذار لان الامريكيين سينشغلون بعد هذا الموعد بامور اخرى.

ان توقيت اطلاق هذه التصريحات — التحذيرات، والذي جاء مترافقاً مع زيارة الاخ ابو عمار لعمان، وقبل اجتماعات الدورة ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني، يشير الى الهدف من وراء حملة التهويل والابتزاز هذه، والذي يتلخص في دفع منظمة التحرير الفلسطينية — تحت اقصى الضغوط — لاعلان موافقتها على مبادرة ريغان وتقديم التفويض او القبول بصيغة المشاركة على ان تكون الطرف الاضعف غير الممثل رسمياً كما تشير لذلك المعلومات الاولية المتوافرة.

ولم تقف الحملة المذكورة عند هذه الحدود، بل ان الاردن وعلى لسان اعلى مراجع، سياسية يعلن ان العلاقات الاردنية الفلسطينية هي شأن اردني فلسطيني، يبحثه الملك مع القيادة الفلسطينية الشرعية، وهو بذلك يسعى لضرب وتحجيم المعارضة العربية الوطنية لمثل هذه العلاقات كما يحاول في الوقت ذاته تطويق المعارضة الفلسطينية واعطائها صفة اللاشرعية.

وعلى الرغم من اعلان الجانب الاردني عن «رضاه وارتياحه» لسير العلاقات الاردنية — الفلسطينية، وعلى الرغم من ضخامة حجم التغطية الاعلامية لهذه العلاقات، الا ان النظام الاردني لم يكف عن استخدام اسلحته المعهودة، القديمة — الجديدة في الضغط على منظمة التحرير الفلسطينية، ومحاولة الالتفاف على دورها داخل الوطن المحتل على وجه الخصوص.

فالمعلومات المتوفرة من المناطق المحتلة تشير الى ان ازلام النظام الاردني اخذوا يكثفون نشاطهم في الاونة الاخيرة من اجل الترويج لمشروع ريغان والكونفدرالية والتفويض وغيرها من حلقات المخطط الامريكي الرجعي للمنطقة.

فبعد الوثيقة التي حاولوا جمع التواقيع عليها، والتي تنادي بالاسراع بالتفاوض والاعتراف والقبول بالكونفدرالية نجد ان ازلام النظام الاردني في الضفة الغربية من امثال الياس فريج وحكمت المصري لايكفون عن اطلاق التصريحات المشبوهة من هذا النوع.

وقد جاءت زيارة حكمت المصري للقاهرة واجتماعه بالرئيس حسني مبارك وتأكيده على ضرورة القبول بمشروعي ريغان وفاس واقتراحه «ان يعترف الفلسطينيون بصورة شرعية باسرائيل كوسيلة لبدء مفاوضات بين واشنطن ومنظمة التحرير»... جاءت لتعكس حجم الاهتمام الذي يوليه النظام لتحركات رجالاته في الوطن المحتل في الترويج لمواقفه وسياساته المستجدة... ضارباً عرض الحائط بوحدانية التمثيل الفلسطيني وشرعيته في اطار منظمة التحرير الفلسطينية.

ان التحركات والتصريحات الاخيرة الصادرة عن اركان النظام الاردني، تشير الى ان الملك حسين بدأ يتهيأ للانتقال الى حلبة المفاوضات، وان زيارة الملك لواشنطن كانت المحطة الاولى على هذا الطريق حيث عاد الملك «مرتاح البال» متفائلا كما اشار لذلك الاخ ياسر عرفات تعقيباً على لقاءاته بالملك حسين مؤخراً.

قد يتساءل البعض عن السبب الذي حال دون اعلان الملك حسين عزمه على الدخول في المفاوضات اثناء او بعد زيارته لواشنطن الا ان الاجابة على هذا التساؤل تتلخص في النقاط التالي:

١ — ان الملك حسين يريد ان يطمئن الى الدعم الرجعي العربي لخطواته القادمة، فلا يواجه ما سبق للسادات ان واجهه من معارضة عربية.

٢ — ان الملك حسين ينتظر موافقة فلسطينية على خطواته لاسيما وان الشهر القادم سيشهد استحقاقاً فلسطينياً هاماً نعني به المجلس الوطني الفلسطيني.

٣ — ان الملك حسين يريد ان يطمئن لجدية الموقف الامريكي كما ستتبدى في صيرورة المفاوضات اللبنانية — الصهيونية الجارية.

لكل هذه الاعتبارات اثر الملك حسين التريث والانتظار لكن انتظاره هذا لن يطول، الا اذا فشل في الحصول على الغطاء الفلسطيني.

لذلك يبدو مهما ان تدرك الاوساط اليمينية في قيادة منظمه التحرير خطورة الطريق الذي تسلكه في علاقاتها مع الاردن وانعكاسات ذلك على صعيد الساحة الفلسطينية.

صحيح ان الوفد الفلسطيني لم يقدم حتى الان على التفريط باوراقه الاساسية في محادثاته مع الملك حسين رغم الجولات المتعددة لهذه المحادثات والتي كانت اخرها زيارة الاخ ابو عمار للاردن قبل حوالي الاسبوع... لكن الصحيح ان سياسة تقديم التنازلات الجزئية المتدرجة وترك الباب مفتوحاً امام المشاريع التسووية المطروحة في المنطقة بعد بيروت، بدءاً من مشروع ريغان، مروراً بمشروع السلام العربي وانتهاء بالموقف من الكونفدرالية الاردنية ان هذه السياسة ستقود الثورة الفلسطينية الى مواقع صعبة عندها التراجع او تصحيح المسار.

ان خطورة التوجهات الرجعية الاردنية الراهنة، والاحتمالات الخطيرة التي تنطوي عليها الاسابيع القادمة على هذا الصعيد تستلزم موقفاً فلسطينياً اكثر حزماً حيال النظام الرجعي الاردني وسياساته وممارساته وهذا ماينبغي ان تتوقف امامه الدورة المقبلة للمجلس الوطني الفلسطيني، لوضع حد نهائي لكل المحاولات التي تستهدف تصفية القضية الوطنية الفلسطينية.